التحالف الدولي لحماية التعليم من الهجمات
الأمانة
350 5th Avenue, 34th Floor, New York, New York 10118-3299
هاتف: 1.212.377.9446 بريد إلكتروني: GCPEA@protectingeducation.org

GCPEA

www.protectingeducation.org

التوصيات الأساسية

إن مهاجمة المدارس والجامعات والطلاب والمعلمين والأكاديميين هو أسلوب يشيع استخدامه في النزاعات والمناطق التي تفتقد إلى الأمان في شتى أنحاء العالم. في حين تم إحراز بعض التقدم، فما زال هناك الكثير مما يجب عمله لحماية التعليم:

- على الدول التحقيق والملاحقة القضائية و – إذا ثبت الذنب – المعاقبة للأفراد المسؤولين عن الأمر بجملة من الانتهاكات للقانون الدولي تتمثل في هجمات على التعليم، وكذا من يتحملون مسؤولية القيادة عن تلك الأعمال، أو شاركوا فيها. ينبغي على المحاكم الإقليمية والدولية بالمثل أن تولي اهتمامها لجملة من الانتهاكات التي تمثل هجمات واعتداءات على التعليم.
- على الحكومات والأمم المتحدة وعناصر حفظ السلام الإقليمية والجماعات المسلحة غير التابعة لدول أن تمتنع عن استخدام المدارس والجامعات في أغراض عسكرية، وعليها أن تصادق على توجيهات لوسينس لحماية المدارس والجامعات من الاستعمال العسكري أثناء النزاعات المسلحة، وأن تضمها إلى مبادئها العسكرية وسياساتها.
- على القادة الحكوميين وقادة الجماعات المسلحة غير التابعة لدول أن يخرجوا بتصريحات علنية واضحة مفادها أن الهجمات على التعليم محظورة وأن يصدروا أوامر عسكرية لا لبس فيها بهذا الاتجاه. على الدول ضمان تجريم قوانينها الداخلية لجميع عناصر الهجمات على التعليم، بما يتفق مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- على حكومات الدول التي تشهد هجمات أن ترصد وتحقق بحزم في الهجمات ضد الطلاب والمعلمين والأكاديميين والعاملين بالتعليم والمدارس والجامعات، وكذا رصد أثر تلك الهجمات واستخدام المعلومات التي يتم جمعها في تنسيق ردود الفعل. وعلى المستوى الدولي فإن على هيئات معاهدات حقوق الإنسان أن تتوخى المزيد من المنهجية في إثارة قضية الهجمات على التعليم والاستخدام العسكري للمدارس في فحصها لملفات الدول، وعلى الحكومات والمجتمع المدني توفير المزيد من المعلومات حول هذه الانتهاكات في المذكرات المرفوعة إلى الهيئات التعاهدية.
- حيثما تسمح الاعتبارات الأمنية، فإن على هيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وقوات حفظ السلام والحكومات البدء في مفاوضات أو دعم مفاوضات، مع أطراف النزاعات، من أجل التوصل إلى اتفاقات حول احترام المدارس كملاذ آمن وإعادة افتتاح المدارس المغلقة.
- على الحكومات ضمان عدم استخدام منشآت التعليم والعاملين فيه والطلاب في مهام انتخابية وفعاليات سياسية حيثما تتوقع أن يزيد هذا الاستخدام من احتمالات الخطر.
- يتعين على وزارات التعليم تبني مقررات دراسية حساسة للنزاعات وسياسات تخصيص موارد تكفل عدم مساعدة التعليم في إطلاق النزاع أو أن يصبح التعليم هدفاً للهجمات.
- على الدول حماية مؤسسات التعليم العالي طوال الوقت ومنع العنف والترهيب بحق الأكاديميين، من خلال وضع وتنفيذ سياسات وأنظمة وقوانين تعزز الحكم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي وأمنها.

قام مجلس الأمن بالإجماع بتبني القرار 1998 (2011)
الذي يضم الهجمات على المدارس والمستشفيات إلى مسببات
بدء ولاية رصد وإبلاغ الأمم المتحدة للانتهاكات ضد الأطفال في النزاعات المسلحة.

© 2011 UN Photo/Devra Berkowitz

جهود المناصرة

لقد دفعت جهود الإبلاغ والمناصرة من قبل منظمات حقوق الإنسان الدولية ومنظمات المجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة، باتجاه زيادة الوعي بالهجمات والتشجيع على تحسين ردود الفعل والوقاية. تم استخدام البيانات التي اشتملت عليها أنشطة الرصد في الضغط على القوات المسلحة لإخلاء المدارس التي استخدمتها لأغراض عسكرية في كل من أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، على سبيل المثال، والسعي للحصول على تمويل لإصلاح وإمداد المدارس المتضررة. في بعض الدول كالهند حاولت منظمات إقناع الحكومات المحلية بالكف عن استخدام المدارس كمراكز اقتراع واستخدام المعلمين كموظفين لإدارة الانتخابات أثناء الانتخابات السياسية، وهو ما قد يزيد من العرضة للهجمات. ضغطت منظمات حقوق الإنسان والحركات النقابية على المستوى الدولي في اتجاه الإفراج عن الطلاب والأكاديميين المحتجزين تعسفاً والخاضعين للتعذيب والمحبوسين، في بلدان مثل كولومبيا وإيران والسودان وتركيا.

سياسات التعليم وتخطيطه

في البلدان المعرضة لخطر النزاعات، فإن معالجة المظالم المرتبطة بالتعليم قد تلعب دوراً مهماً في تقليص خطر الهجمات على المدارس والطلاب والعاملين بالتعليم. حيث يكون مصدر التوتر هو عدم المساواة في إتاحة التعليم، فإن بإمكان سلطات التعليم التصدي للمشكلة من خلال ضمان كفالة معايير عادلة لتخصيص الموارد. وحيث توجد تصورات أن المقررات الدراسية متحيزة ضد جماعة إثنية معينة بسبب تدريس لغة أجنبية في المدارس أو بسبب تدريس قيم ثقافية أجنبية على المكان، أو تدريس دين أو تاريخ مشوه في المدارس، فإن إصلاح المقررات وتعديلها من شأنه تقليص الدوافع المحتملة للهجمات.

إن تدعيم التعليم بشأن التسوية السلمية للنزاعات، واحترام حقوق الإنسان والمواطنة المسؤولة في المقررات الدراسية، قد تساعد أيضاً على تقليص حجم النزاعات وبناء السلام. في الدول التي شهدت هجمات على التعليم، فإن كل عام يمر دون إعادة تأهيل المدارس وافتتاحها بعد الهجوم عليها قد يعني عاماً مفقوداً من التعليم للتلاميذ. في حين تستمر النزاعات، فمن الخطورة بمكان محاولة إعادة افتتاح المدارس، لكن أيضاً عند انتهاء القتال، فإن الحكومات كثيراً ما تفتقر إلى الأموال أو القدرات اللازمة للإصلاح والتأهيل للمدارس على وجه السرعة، كما حدث في أفغانستان وقبلها في سيراليون على سبيل المثال. النتيجة أن الأمر يستغرق سنوات لتجاوز آثار الهجمات. إصلاح وإعادة بناء المنشآت التعليمية قد يتطلب إذن تعاوناً مستداماً وموسعاً مع المانحين الدوليين ومنظمات المجتمع المدني من أجل سد ثغرات التمويل والقدرات.

حماية التعليم العالي

إن حماية التعليم العالي قد تشتمل على بعض التدابير المماثلة لتلك المستخدمة في المدارس الابتدائية والثانوية، مثل استخدام الحراس داخل حرم الجامعات أو المرافقين، وتعزيز قوة البوابات والجدران والأسوار والنوافذ. كما قد يشتمل الأمر أيضاً على أنواع أخرى من التدابير. برامج التعلم عن بعد والمنح الدراسية للدراسة والتعليم والبحث العلمي بالخارج على سبيل المثال، مكّنت من استمرار التعليم بعيداً عن مصدر التهديدات. تستعرض بحوث التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات الأخيرة العلاقة بين الحكم الذاتي والأمن وتوصلت إلى أن تحسين الحكم الذاتي للجامعات قد يسهم بدوره في تقليص خطر الهجمات، لا سيما عندما توفر الجامعات حراسها بنفسها، من خلال تقليص احتمالات المواجهة بين الطلاب وقوات الدولة أو احتمال الاعتقالات التعسفية بسبب قضايا الحريات الأكاديمية.

التصدي لدور التعليم في النزاعات

في أقصى جنوب تايلاند قامت جماعات متمردة من المسلمين المالاي بمهاجمة المدارس والسبب جزئياً على الأقل هو تصورهم لاستخدام المدارس في الماضي كسبل لفرض البوذية واللغة التايلاندية وروايات تايلاندية لتاريخ الجماعات المسلمة من إثنية المالاي. تم اغتيال نحو 59 معلماً منذ 2009 وحتى 2012.

قررت سلطات التعليم أن الحماية من الهجمات على المدارس ومن اغتيالات المعلمين قد تزيد من خلال إجراء تعديلات على المقررات التعليمية وتبنت سياسات لتوظيف المعلمين تبني العلاقات مع المجتمع المحلي.

اشتملت التغييرات الكبرى على زيادة ساعات تدريس الدين الإسلامي خمسة أضعاف، والتحول من الدراسة خمسة أيام في الأسبوع إلى ستة أيام لتحمل الدروس الإضافية، وتوظيف الآلاف من المدرسين المسلمين المالاي بدلاً من الاعتماد على جلب المعلمين التايلانديين البوذيين من خارج المنطقة، وكانوا أهدافاً أساسية للهجمات، وضم تعليم الإنجليزية ولغة المالاي المحلية إلى المقررات.

الحرس الوطني التايلاندي عند مدرسة
يوفرون الأمن للطلاب والمعلمين بعد قتل ناظر المدرسة
على يد من يُشتبه في كونهم انفصاليين مسلحين قبل أسبوع
في مقاطعة ناراثيوات المنعزلة جنوبي تايلاند، 17 ديسمبر/كانون الأول 2012.

© 2012 MADAREE TOHLALA/AFP/Getty Images

رجل شرطة أمام مدرسة تستقر في جدارها
ثقوب الرصاص، باستو، كولومبيا، 2010.

© 2010 UNHCR Colombia

من خلال القوانين الوطنية. إذا أمكن إقناع العديد من الدول بفعل المثل، فمن الممكن إحراز تقدم ملحوظ نحو تقليص أعداد المدارس المعرضة لخطر الهجمات وأعداد الطلاب المهددة سلامتهم – والمعرض تعليمهم للخطر – بسبب تواجد القوات والأسلحة في فصولهم.

الردود العسكرية والأمنية

قامت بعض القوات المسلحة والسلطات التعليمية والمجتمعات المحلية باتخاذ تدابير حماية لتأمين المدارس والمعلمين من الهجمات. اشتملت على تكليف حراس مسلحين أو غير مسلحين بحماية مؤسسات التعليم، ووضع حواجز أمنية قرب المدارس، وتعزيز البنية التحتية للمدارس مثل الجدران المحيطة بالمدارس وتوفير الإسكان للطلاب أو العاملين داخل المدارس أو بالقرب منها، وتوفير مرافقين للحماية يرافقون الطلاب والمعلمين على الطرق من المدرسة وإليها، وتوفير وسائل مواصلات آمنة، وتسليح المعلمين. على سبيل المثال تم اللجوء إلى العديد من هذه الإجراءات في أقصى جنوب تايلاند. وتم الاستعانة بالحراس غير المسلحين في أفغانستان.

لم تثبت فعالية جميع الإجراءات المذكورة. في بعض السياقات، فإن الإجراءات مثل توفير مرافقين أمنيين كانت ذات أثر عكسي وزادت من احتمال استهداف المعلمين والمدارس بسبب توفير فرصة للجماعات المسلحة لاستهداف الجنود والمعلمين معاً. في جنوب تايلاند على سبيل المثال وقعت هجمات كثيرة على القوات التي توفر الحماية للمعلمين على الطرق المؤدية إلى المدارس، وقتل في تلك الهجمات حراس ومعلمين.

التفاوض على حلول

في بعض الحالات قامت قيادات مجتمعية وجماعات مسلحة وقوات حكومية ومسؤولون حكوميون أو فاعلون خارجيون، بالتفاوض مع الأطراف المهاجمة على منع أو إنهاء الهجمات أو الاستخدام العسكري للمنشآت التعليمية، على سبيل المثال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان حيث وافقت القوات المحتلة على إخلاء المدارس.

ردود فعل المجتمعات المحلية

أسهمت المجتمعات المحلية في الحماية من خلال جملة من السبل. في أفغانستان اشتمل ذلك على مشاركة لجان إدارة المدارس في حماية المدارس والمعلمين والطلاب، وإنشاء لجان للدفاع عن المدارس، وتوفير حراس ليليين، وإدارة المدارس المجتمعية أو إعطاء الحصص في بيوت الناس، واحتمالات مهاجمتها أقل بكثير. في ليبيريا، اشتمل الأمر على إشراك الآباء في مرافقة الطلاب للمدارس، وفي غزة تم إنشاء نظام تحذير مجتمعي، وفي المكسيك قادت نقابات المعلمين الاحتجاجات التي طالبت بإجراءات أمنية أفضل، وفي نيبال تفاوض القادة المجتمعيون على ضمان احترام أطراف النزاع للمدارس كمناطق سلم، وفي ساحل العاج ساعد المعلمون في مراقبة الهجمات.

التصدي لدور التعليم في النزاعات

في أقصى جنوب تايلاند قامت جماعات متمردة من المسلمين المالاي بمهاجمة المدارس والسبب جزئياً على الأقل هو تصورهم لاستخدام المدارس في الماضي كسبل لفرض البوذية واللغة التايلاندية وروايات تايلاندية لتاريخ الجماعات المسلمة من إثنية المالاي. تم اغتيال نحو 59 معلماً منذ 2009 وحتى 2012.

قررت سلطات التعليم أن الحماية من الهجمات على المدارس ومن اغتيالات المعلمين قد تزيد من خلال إجراء تعديلات على المقررات التعليمية وتبنت سياسات لتوظيف المعلمين تبني العلاقات مع المجتمع المحلي.

اشتملت التغييرات الكبرى على زيادة ساعات تدريس الدين الإسلامي خمسة أضعاف، والتحول من الدراسة خمسة أيام في الأسبوع إلى ستة أيام لتحمل الدروس الإضافية، وتوظيف الآلاف من المدرسين المسلمين المالاي بدلاً من الاعتماد على جلب المعلمين التايلانديين البوذيين من خارج المنطقة، وكانوا أهدافاً أساسية للهجمات، وضم تعليم الإنجليزية ولغة المالاي المحلية إلى المقررات.

الجنود من "القوات الخاصة الخفية"
يتدربون على نصب الكمائن في مدرسة إعدادية تخدم كقاعدة
في منطقة بي كيه-18 في حي أبوبو في أبيدجان، ساحل العاج،
19 أبريل/نيسان 2011.

© 2011 AP Photo/Rebecca Blackwell

شراكات للرصد والإبلاغ

أثناء أزمة ما بعد الانتخابات في ساحل العاج، في الفترة من ديسمبر/كانون الأول 2010 إلى يونيو/حزيران 2011، تمت مهاجمة عشرات المدارس. قام "تجمع التعليم" بالتعاون مع وزارة التعليم بعمل مسح لتسعة آلاف مدرسة لتقييم أثر الهجمات على التعليم على مستوى الدولة.

طبقاً لـ "تجمع التعليم الدولي"، فقد شجعت وزارة التعليم وإدارات التعليم المحلية على إشراك المعلمين في كل قرية في جمع البيانات لصالح الدراسة وتسليم البيانات باليد وبطريق البريد الإلكتروني. بحثوا عن معلومات حول المدارس التي استخدمت لأغراض عسكرية، أو كمأوى للنازحين داخلياً، والمدارس التي دُمرت ونهبت، والمدارس التي اضطرت للإغلاق بسبب التهديد بالعنف وحوادث التفجير والهجمات على الطلاب.

توصلت الدراسة المسحية إلى أن 477 مدرسة قد دُمرت أو تضررت أو نهبت أو استخدمتها جماعات مسلحة أو الجيش: نهبت 180 مدرسة، نهبت أو أحرقت أو تضررت 173 مدرسة، وهوجمت بالقنابل 20 مدرسة. تم استخدام المعلومات بعد ذلك في الضغط من أجل إنهاء الاستخدام العسكري للمدارس. بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2011 أخلت الجماعات المسلحة 45 مدرسة نتيجة للمفاوضات، بحسب دراسة التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات

الرد والمنع

إذن ما الممكن عمله لوقف الهجمات على التعليم وكيف يمكن الحد من آثارها؟ رغم أنه تم جمع معلومات أكثر حول المنع والرد منذ أخر دراسة للاعتداء على التعليم في 2010، فإن ما زال هناك افتقار إلى البحوث التجريبية الإمبريقية والمقارنة لقياس فعالية مختلف الإجراءات، ويعود ذلك جزئياً إلى تحديات منهجية كبرى في إجراء هذه البحوث. ما زالت ثمة حاجة إلى صورة أوضح حول المزايا النسبية لتحرك معين على غيره من التحركات أو الإجراءات، نظراً لطبيعة الاعتداءات وجناتها ودوافعها، وصورة أوضح للسياق، والآثار السلبية المحتملة والتبعات غير المقصودة. لكن هناك أمثلة على إجراءات تم اتخاذها للرد ولمنع الهجمات، وذلك قبل وأثناء فترة الدراسة، من قبل مؤسسات دولية وحكومات وطنية ومنظمات مجتمع مدني ومجتمعات محلية.

الرصد والإبلاغ

الرصد والإبلاغ الفعال مهم لضمان أن الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تتخذ إجراءات المنع والرد الملائمة. من أهم التطورات أثناء الفترة التي يغطيها التقرير إصدار قرار مجلس الأمن 1998 في يوليو/تموز 2011، الذي جعل الهجمات على المدارس والعاملين بالمدارس سبباً للضم إلى ملحقات مجلس الأمن الخاصة بالتقرير السنوي للأطفال والنزاعات المسلحة. هذا بدوره يعني أن تلجأ الأطراف المخالفة لخطط عمل لأجل وقف الهجمات وإلا واجهت العواقب التي قد تشمل جزاءات محددة الهدف يفرضها مجلس الأمن عليها.

إن تمرير القرار 1998 قد ضمن إيلاء الأمم المتحدة اهتماماً أكبر بالاعتداءات على المدارس والمعلمين ضمن أنشطة الرصد والإبلاغ التي تنفذها فرق عمل الدول التابعة لآلية الرصد والإبلاغ التي تقودها الأمم المتحدة، والمتعلقة بالانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح. لكن حتى الآن نشطت آلية الرصد والإبلاغ على عدد محدود من الدول – حول 13 إلى 14 دولة في أي عام. وقد عملت في العديد من الدول المتضررة بشدة والمتضررة، لكن لم تعمل في كل الدول، أو في عدد من الدول الأخرى التي يستعرضها التقرير والتي شهدت نسقاً ملحوظاً من الهجمات على التعليم. السبب جزئياً يعود إلى أن تنشيط آلية الرصد والإبلاغ يتطلب استيفاء معايير أممية عالية من التحقق من الوقائع والتعرف على الجناة. كما أن ولاية الآلية تمكّنها فقط من العمل في حالات النزاع المسلح، في حين أن عدداً من البلدان التي بها عدد كبير من الهجمات على التعليم لا تعاني من النزاع المسلح، مثل المكسيك وزيمبابوي.

في أغلب الدول المتضررة من الهجمات على التعليم، ما زالت هناك حاجة إلى تعزيز شراكات الرصد والإبلاغ بين هيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية، ووزارات التعليم، ومديريات التعليم الإقليمية، لتحسين جمع البيانات حول الهجمات على المدارس (بما في ذلك بيانات عن المردود طويل الأجل على التعليم) والتحقق من صحة المعلومات.

كما أن هناك حاجة ملحة إلى سد الفجوة في أنشطة الرصد والإبلاغ العالمية حول الهجمات على التعليم العالي. رصد هذه الهجمات ليس جزءاً من تكليف آلية الرصد والإبلاغ بقيادة أممية، التي تركز على الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ومن ثم على الوقائع التي تشهدها المدارس حصراً.

المحاسبة وإنهاء الإفلات من العقاب

إن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي هي قوانين تنص جميعاً على إطار قانوني قوي لحماية التعليم، بحسب السياق. لكن الإفلات من العقاب المكفول لمن يهاجمون التعليم مستمر كمشكلة ويحتاج بشكل عاجل للتصدي له على المستويين الوطني والدولي. هناك تحقيقات وملاحقات قضائية للجناة قليلة للغاية قد جرى توثيقها.

إن تقليل أو إنهاء استخدام المدارس والجامعات لأغراض عسكرية قد يقلص كثيراً من عدد المؤسسات التعليمية الخاضعة لخطر الهجمات، لأن الاستخدام العسكري يحولها إلى أهداف محتملة. يقيد القانون الدولي الإنساني من استخدام المدارس والجامعات في دعم المجهود العسكري، لكنه لا يحظر هذا الاستخدام في كل الظروف.

ولقد اتخذت بعض الدول خطوات مهمة في اتجاه وضع تشريعات أو سوابق قضائية أو سياسات عسكرية تقيد وفي بعض الحالات تمنع تماماً، الاستخدام العسكري للمدارس والجامعات، رغم أن هذا التدخل القانوني لم يُنفذ بشكل متسق دائماً. من الأمثلة كولومبيا والهند والفلبين، وجنوب السودان مؤخراً، والتي أصدرت في أغسطس/آب 2013 أمراً عسكرياً يحظر على القوات المسلحة استخدام المدارس في أغراض عسكرية.

من الخطوات الإيجابية الجهد الحالي الذي حشد له التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، من أجل إعداد أدلة إرشادية دولية، هي توجيهات لوسينس، لحماية المدارس والجامعات من الاستعمال العسكري أثناء النزاعات المسلحة. القصد من التوجيهات أن الدول عندما تتبناها فسوف تضمها إلى تشريعاتها ومبادئها العسكرية، من ثم تجعلها ملزمة

الدول التي يستعرضها التقرير التي شهدت هجمات على منشآت وطلاب التعليم العالي والعاملين به، 2009 - 2012

استهداف قافلة طلابية

في مايو/أيار 2010 أصيب ما لا يقل عن مائة طالب عندما تمت مهاجمة قافلة للحافلات، بحسب تقديرات بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي). تلك الحافلات كانت تقل طلبة جامعيين من بلدات وقرى مسيحية في نينوي، عائدة بهم إلى جامعة الموصل، وكانوا برفقة قوات عراقية. انفجرت سيارة مفخخة مع عبور أول الحافلات لحاجز أمني على امتداد الحدود الداخلية بين المنطقة الكردية التي تتمتع بحكم ذاتي وباقي البلاد. بعد ذلك بقليل انفجرت قنبلة على جانب الطريق، طبقاً لصحيفة نيويورك تايمز. كانت المنطقة المحيطة بجامعة الموصل قد تعرضت بالفعل لعدد من الهجمات والتهديدات بهجمات في 2009، ولهذا كان الطلاب يتحركون في قافلات. الهجوم على الطلاب المسيحيين كان جزءاً من عشرات الهجمات ضد المسيحيين في العراق في عام 2010. طبقاً لمنظمة "وورلد ووتش مونيتور" فإن نحو 1000 طالب ابتعدوا عن الدراسة لباقي الفصل الدراسي نتيجة للهجوم المذكور.

عندما كانت الجماعات المسلحة هي الجاني، كانت عمليات التفجير هي الحوادث الأكثر شيوعاً، بالإضافة إلى اغتيالات وعمليات اختطاف. وكذلك لجأت قوات الأمن التابعة للدول إلى التوقيف والاحتجاز التعسفي والاستخدام القوة بشكل مفرط، لدرجة أنه أدى في بعض الحالات إلى وفيات وإصابات. وقعت حوادث حيث استولت قوات مسلحة تابعة للدول أو أجهزة أمنية أو جماعات متمردين على جامعات أو قامت بإغلاقها.

أكبر عدد للخسائر في صفوف طلاب التعليم العالي في الفترة من 2009 إلى 2012 كان في اليمن حيث قُتل أكثر من 73 طالباً وأصيب أكثر من 139 آخرين في عام 2011، وإن كان من غير المعروف عدد من استهدفوا. أكبر عدد من الاعتقالات التعسفية للطلاب كان في السودان حيث تم القبض على أكثر من 1040 طالباً على يد قوات الأمن، وأغلبهم في احتجاجات على صلة بالتعليم أو التي بدأت في أو وقعت في مؤسسات تعليمية، طبقاً لتقارير حقوقية وإعلامية.

وبعض الحوادث الأكثر خطورة اشتملت على مداهمات أمنية أو مداهمات لجماعات مسلحة على مساكن طلابية أو مساكن جامعية أخرى، في ساحل العاج، وإندونيسيا، وإيران، ونيجيريا، وباكستان، والسودان، وسوريا. في سبتمبر/أيلول 2013 داهم مسلحون مسكناً طلابياً في منتصف الليل بجامعة يوبي في نيجيريا، وقتلوا ما يُقدر بخمسين طالباً. في عامي 2011 و2012 داهمت قوات الأمن في سوريا مساكن طلابية في جامعتي حلب ودمشق وقتلوا سبعة طلاب وأصابوا 49 آخرين وقبضوا على 330، طبقاً لتقارير إعلامية. في السودان، تناقلت التقارير إحراق نحو 450 حجرة لطلاب في جامعة أم درمان الإسلامية في الخرطوم، وذلك على يد عناصر الأمن ومؤيدي حزب المؤتمر الحاكم في ديسمبر/كانون الأول 2012.

التأثير الممتد للهجمات

في بعض الدول وثقت سلطات التعليم أو منظمات مجتمع مدني تضرر أو تدمير عدة مدارس، أو مقتل وإصابة عدد من المعلمين والطلاب. لكن المعلومات نادرة فيما يخص كيف تؤثر تلك الهجمات على توفير التعليم على المدى البعيد، ناهيك عن مردودها الاجتماعي والاقتصادي الأوسع. من ثم فإن مناقشة الدراسة للآثار طويلة الأجل الممتدة لا تقتصر على الأماكن التي وقعت فيها هجمات خلال الفترة التي يغطيها التقرير فحسب، بل تمتد أيضاً إلى خبرات في دول تم توثيق هجمات على مؤسسات التعليم فيها في الماضي.

وحيث تقع الهجمات على المدارس والطلاب والمعلمين بشكل دائم أو حيث استخدام القوة – حقيقي أو التهديد به – يعيق التعافي من الهجمات، فإن الآثار التي تمس مستوى الطلاب التعليمي وحصولهم على تعليم جيد قد تشمل:

- التشتت المستمر للطلاب والمعلمين والعاملين بالتعليم أو فقدانهم للدافع، من واقع الخوف أو الضغوط النفسية أو الإحساس بالصدمة.
- الاضطراب المزمن في الحضور أو تسرب الطلاب من التعليم، وكذا المعلمين والعاملين بالتعليم الآخرين.
- تراجع معدلات الإقبال على العمل، ما يؤدي إلى نقص في المعلمين وانحسار في معدلات التحاق الطلبة بالمدارس وإعاقة محاولات الدولة والمحاولات العالمية لتحقيق التعليم للجميع، والتراجع في معدلات تحقيق التعليم الابتدائي للجميع وغيرها من الأهداف التعليمية الهامة.

جميع هذه الآثار لها أبعاد قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأمد، لكن كلما طالت مدة الهجمات أو العنف الذي يعيق التعافي، زاد عمق واستدامة الأثر.

في البلدان التي دامت فيها الهجمات على معدل كبير عام بعد عام – العديد من الدول تعرضت لهجمات على التعليم قبل بدء الفترة التي تغطيها الدراسة – فقد أدى إغلاق المدارس لفترات طويلة إلى حرمان مئات الآلاف من الأطفال من التعليم، وأحياناً لشهور وأحياناً لسنوات. على سبيل المثال، تم في اليمن إغلاق 54 مدرسة لفترة تناهز الشهرين، بعد 143 هجوماً على التعليم في 2011، ما أثر على 182 ألف طالب. في أفغانستان، أفادت وزارة التعليم أن أكثر من 590 مدرسة قد أغلقت في المناطق الهشة حتى مايو/أيار 2012 مقارنة بـ 800 مدرسة أو أكثر عن عام 2009. في بعض الحالات تؤدي التهديدات الأمنية أو الاستخدام العسكري المطول للمدارس إلى منع إعادة بناء المدارس أو إعادة افتتاحها، كما في الهند عندما احتلت الشرطة في 2009 بعض المدارس لثلاث سنوات ومدرسة لعشر سنوات، وفي جنوب السودان، حيث احتلت القوات المسلحة بعض المدارس لفترة ناهزت السنوات الخمس. في أحيان كثيرة عندما تتضرر المدارس أو تُدمر، تفتقر الحكومة إلى القدرة على إعادة بناءها سريعاً أو الإرادة اللازمة لذلك.

وفي التعليم العالي، قد لا يقتصر تأثير الهجمات على تعريض حياة الأفراد للخطر واعتراض مسار التعليم، بل قد تكون له أيضاً آثار مدمرة على البحث العلمي والتعليم مع بث الخوف وفرض الأكاديميين للرقابة الذاتية على أنفسهم. كما تؤدي الهجمات أيضاً إلى اضطراب تدريب المعلمين ومخططي ومدراء التعليم.

كذلك قد يكون للهجمات على التعليم آثار نفسية صعبة، على المدى القصير والبعيد، بما في ذلك التشتت والتوتر واضطراب القدرة على الدراسة أو التدريس.

التبعات الأوسع والأطول أمداً على المجتمع قد تشتمل على تقييد حركة التنمية وتحديداً فيما يخص الهجمات على التعليم العالي، إعاقة نمو ودعم التعددية السياسية وقابلية الحكومة للمحاسبة وتواجد نظام ديمقراطي منفتح.

قوات الأمن تمسح موقع تفجير انتحاري مزدوج
نفذته طالبان وأسفر عن مقتل خمسة أشخاص على الأقل
في الجامعة الإسلامية الدولية في إسلام آباد بباكستان،
20 أكتوبر/تشرين الأول 2009.

© 2009 REUTERS/Adrees Latif

الهجمات على التعليم العالي

توصلت الدراسة إلى أن الهجمات على منشآت التعليم العالي وطلابه وأكاديميه والاستخدام العسكري للجامعات، قد وقعت في 28 دولة من الدول الثلاثين التي يستعرضها التقرير، خلال الفترة من 2009 إلى 2012. الدولتان الاستثناء هما جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي.

على النقيض من أغلب الهجمات على المدارس، فإن الهجمات العنيفة على التعليم العالي كثيراً ما تحدث في أماكن لا تشهد نزاعات، رغم أنها تحدث في البلدان المتأثرة بالحرب أيضاً، وفي أحيان أكثر تشتمل على الاعتقال التعسفي والاحتجاز أو الاضطهاد لطلاب ومعلمين بعينهم.

ترتبط العديد من الهجمات على التعليم العالي بمحاولات حكومية لمنع تنامي حركات المعارضة، أو لتقييد الاحتجاجات السياسية، بما في ذلك الاحتجاجات المتصلة بالسياسات التعليمية، أو لوقف المظاهرات المعارضة للحكومة داخل حرم الجامعات، أو لقمع النشاط النقابي التعليمي، أو لشل حرية المحاضرين والباحثين في استكشاف ومناقشة قضايا حساسة أو استعراض آراء بديلة للسياسة الحكومية. وكما هو الحال بالنسبة للعنف ضد الطلاب والمعلمين بالمدارس، فإن الهجمات على التعليم العالي قد تشتمل أيضاً على تحيز طائفي أو تستهدف جماعات إثنية محددة.

خلال الفترة من 2009 إلى 2013 كانت أغلب الهجمات على البنايات التعليمية موجهة إلى منشآت لمدارس وليس لمنشآت تعليم عالي. لكن منشآت التعليم العالي تعرضت لهجمات في 17 دولة على الأقل: أفغانستان، ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إيران، العراق، إسرائيل/فلسطين، ليبيا، المكسيك، نيجيريا، باكستان، الفلبين، الصومال، جنوب السودان، السودان، سوريا، اليمن. في المكسيك على سبيل المثال تناقلت التقارير قيام جماعة تعارض بحوث "النانوتكنولوجي" بتفجير ست مقار لجامعات ومعامل بحثية وهددت ست أماكن أخرى في عام 2011، وفي سوريا وقع انفجاران في جامعة حلب أسفرا عن مقتل 82 شخصاً على الأقل وإصابة عشرات آخرين، ربما حتى 150 شخصاً، في اليوم الأول لاختبارات منتصف الفصل الدراسي في يناير/كانون الثاني 2013.

تجنيد الأطفال والعنف الجنسي في المدارس وعلى الطرق إلى المدارس

تتناول هذه الدراسة تجنيد الأطفال والعنف الجنسي فقط فيما يتعلق بحالات وقوع مثل هذه الانتهاكات في المدارس أو في الطرق إليها. في بعض الأحيان استهدفت الجماعات المسلحة والقوات المسلحة تلك المواقع بعد أن عرفوا أنهم سيجدون أطفالاً بها.

ظهرت أدلة على قيام جماعات مسلحة وجماعات إجرامية مسلحة بتجنيد الأطفال فيما كانوا في المدارس أو في طريقهم إليها أو منها، في ست دول خلال الفترة من 2009 إلى 2012: كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، باكستان، الصومال، تايلاند، اليمن.

يتم التجنيد لعدد من الأسباب. في كولومبيا على سبيل المثال تم استخدام الأطفال المجندين من قبل جماعات مسلحة كمرشدين لجمع المعلومات أو في نقل الأسلحة أو تمرير رسائل إلى طلاب آخرين في المدارس، وكذلك في إدارة تجارة المخدرات داخل المدارس. في باكستان، قام المسلحون بتجنيد وإغراء واختطاف أطفال من المدارس والمدارس الدينية، وفي بعض الحالات تم تدريب أطفال على تنفيذ تفجيرات انتحارية.

اشتملت أساليب التجنيد على برامج للتلقين الفكري والعقائدي في المدارس، والتهديد بقتل الطلاب إذا لم ينضموا، والاختطاف في الطريق إلى المدارس، وأخذ الطلاب من المدارس. في كولومبيا قامت جماعات مسلحة بالانتظار خارج المدارس للسير نحو الأطفال، وأخذ معلومات عنهم وتجنيدهم والسيطرة عليهم. وفي اليمن استخدم المتمردون الحوثيون الطلاب والمعلمين في تجنيد الأطفال، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية قامت مجموعة متمردة باختطاف الأطفال وهم في طريقهم من المدرسة لزيادة أعداد المقاتلين.

أقوى دليل على التجنيد الممنهج من المدارس كان في الصومال، حيث ذكرت الأمم المتحدة أن الشباب اختطفوا 2000 طفل للتدريب العسكري في 2010 وجندوا 948 آخرين في 2011 وأغلبهم من المدارس. ذكرت هيومن رايتس ووتش حالات لاختطاف الشباب لفتيات من المدارس لإجبارهن على الزواج إلى مقاتلين. في إحدى الحالات قام المسلحون بذبح فتاة تبلغ من العمر 16 عاماً رفضت الزواج إلى قائد أكبر منها بكثير، وعادوا برأسها للفتيات الأخريات في المدرسة على سبيل التحذير.

كذلك ظهرت تقارير متفرقة عن العنف الجنسي من قبل قوات مسلحة أو جماعات مسلحة لدى المدارس أو في الطريق إليها ومنها في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال في الفترة 2009 إلى 2012. وظهرت تقارير عن حالتين في جمهورية أفريقيا الوسطى والهند في 2012 و2013. هذه الأنواع من الهجمات قد تكون أكثر انتشاراً لكن الإبلاغ العلني عن العنف الجنسي كثيراً ما يتسم بالمحدودية، وعندما يحدث تكون البلاغات بدون معلومات حول ما إذا كان العنف في الطريق للمدرسة أو منها، أو داخل المدرسة.

أخذ الأطفال من المدارس

طبقاً لـ هيومن رايتس ووتش، ففي أبريل/نيسان 2012 في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قام أتباع الجنرال المتمرد بوسكو نتاغاندا، من الجيش الكونغولي سابقاً، بمداهمة مدرسة مابيندانو الثانوية في شمال كيفو وأخذوا 32 تلميذاً. ذلك أحد أساليبهم في إجبار طلاب المدارس على التجنيد عندما يرفض سكان القرى تسليم أبنائهم. قال طالب يبلغ من العمر 17 عاماً لـ هيومن رايتس ووتش إن المقاتلين دخلوا مدرسته مع نهاية اليوم المدرسي، وأخذوهم إلى الخارج، وربطوا أيديهم ومضوا بالطلاب لضمهم إلى القوات التي تقاتل لصالح نتاغاندا. وفي المعسكر منحوهم بعض التدريب. المجندون الذين قاوموا تعرضوا للضرب وقيل لهم إنهم سيُقتلون إذا حاولوا الهرب. في إحدى الحالات، قال مجند يبلغ من العمر 16 عاماً لـ هيومن رايتس ووتش إن في الليل "يضع علينا رجال نتاغاندا قنابل يدوية ويقولون إذا تحركنا ستنفجر". وفي القرى أدى الخوف من التجنيد ببعض الصبية والشباب إلى الفرار عبر الحدود إلى رواندا.

الدول التي يستعرضها التقرير التي تم استخدام المدارس و الجامعات فيها لأغراض عسكرية، 2009 – 2012.

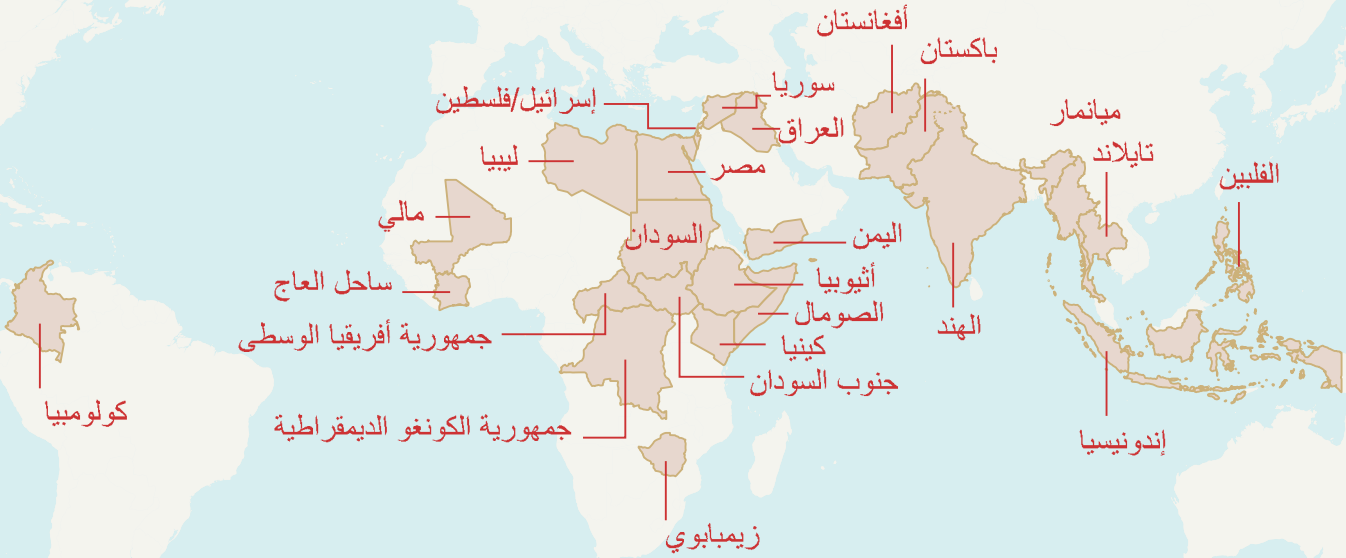

الاستخدام العسكري للمؤسسات التعليمية

تم استخدام المدارس والجامعات لأغراض عسكرية في 24 من الدول الثلاثين التي يستعرضها التقرير خلال الفترة من 2009 إلى 2012: أفغانستان، جمهورية أفريقيا الوسطى، كولومبيا، ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، أثيوبيا، الهند، إندونيسيا، العراق، إسرائيل/فلسطين، كينيا، ليبيا، مالي، ميانمار، باكستان، الفلبين، الصومال، جنوب السودان، السودان، سوريا، تايلاند، اليمن، زيمبابوي.

الدولة التي ظهرت عنها أكثر التقارير عن وقائع من النوع المذكور هي سوريا، حيث تزايد كثيراً الاستخدام العسكري للمدارس أثناء النزاع في 2011 و2012. رغم أنه لا توجد أرقام دقيقة ومحددة، فقد أفادت الأمم المتحدة بوقوع حوادث كثيرة حيث استخدمت القوات النظامية المدارس كقواعد مؤقتة أو مراكز احتجاز، وظهرت ادعاءات بأن الجيش السوري الحر قد استخدم المدارس في عدة مناطق كقواعد وأماكن تخزين للذخيرة أثناء تلك الفترة. كما أن الشبكة السورية لحقوق الإنسان زعمت في أواسط يناير/كانون الثاني 2013 أن القوات النظامية استخدمت نحو 1000 مدرسة كمراكز احتجاز وتعذيب واستخدمت المدارس في استضافة أفراد الأمن والمخابرات أو كنقاط يتم منها قصف المناطق المحيطة. من المفترض أن أغلب تلك الحوادث وقعت قبل 2013، لكن هناك أدلة غير كافية لتأكيد هذا الأمر.

وبخلاف سوريا، ففي الدول الـ 14 الأخرى التي شهدت أعلى معدلات وقائع الاستخدام العسكري للمدارس من 2009 إلى 2012 – وهي أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وكولومبيا وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية والهند وليبيا ومالي وباكستان والفلبين والصومال وجنوب السودان وتايلاند واليمن – قامت جماعات مسلحة وقوات مسلحة وقوات الشرطة وقوات دولية باستخدام 923 مدرسة وجامعة أو أكثر في المجمل لأغراض عسكرية خلال تلك السنوات الأربع. في ليبيا على سبيل المثال تناقلت التقارير استخدام الجماعات المسلحة 221 مدرسة أثناء انتفاضة 2011، وفي شرق وشمال شرق الهند في 2010 تناقلت التقارير استخدام القوات الحكومية 129 مدرسة على الأقل كثكنات وقواعد في نزاعها مع المتمردين الماويين وجماعات مسلحة أخرى.

في شتى البلدان التي وقع فيها الاستخدام العسكري، فقد استخدمت المدارس والجامعات كثكنات لاستضافة الجنود أو المقاتلين، أو كقواعد لشن عمليات أمنية. كما تخدم كمواقع للقتال وسجون ومراكز احتجاز ومواقع للاستجواب والتعذيب وأماكن تخزين للأسلحة. كذلك استخدمت البنايات المدرسية كأماكن لتلقين واستقطاب وتدريب الطلاب في بعض الأماكن. في مالي على سبيل المثال، تناقلت تقارير حصول أطفال تبلغ أعمار بعضهم 11 عاماً على التدريب على يد جماعات مسلحة في مدارس خاصة وعامة ومدارس تعليم قرآن.

لقد عرضت القوات المسلحة التابعة للدول والجماعات المسلحة غير التابعة لدول حياة الطلاب والمعلمين والعاملين بالتعليم الآخرين للخطر، عندما استخدمت المدارس والجامعات في أغراض عسكرية دون إجلاءهم عنها أولاً، لأن التواجد العسكري قد يجذب نيران الخصم إلى المدارس والجامعات. في بعض الحالات يؤدي الاستخدام العسكري إلى اضطراب التعليم أو توقفه بالكامل، مع سحب الآباء لأطفالهم خشية على سلامتهم، أو مع إغلاق المدرسة. حتى إذا كانت المدارس خاوية، فإن استخدامها عسكرياً قد يضر بالمنشآت أو يؤدي إلى تدمير المدارس في هجمات.

استخدام الطلاب كدروع بشرية

في الصومال، استخدم المسلحون المتطرفون المدارس كقواعد لشن الهجمات على قوات مناوئة، ما جعلها أهداف للهجمات، مع استمرار تواجد الطلاب والمعلمين داخلها. طبقاً لتقرير هيومن رايتس ووتش الصادر في 2012 بعنوان "لا مكان للأطفال: تجنيد الأطفال والزواج القسري والهجمات على المدارس في الصومال" ففي بعض الحالات قامت جماعة الشباب الإسلامية المسلحة بحبس الطلاب والمعلمين الخائفين في المدرسة واستخدموهم كدروع بشرية أثناء شن ضربات مدفعية من وراء المدرسة أو من أراضي المدرسة، ضد قوات الحكومة الانتقالية الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. أفاد طالب بالمدرسة الابتدائية في عام 2010 إنه كان في الفصل عندما بدأ مقاتلو الشباب في إطلاق ما بدا له صواريخ، من وراء المدرسة مباشرة حيث تنعقد الدراسة. بدأت الحكومة الانتقالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الرد... أصيبت المدرسة بسلاح أحدث صوتاً كالرعد ثم وقع انفجار كبير... على حد قوله لـ هيومن رايتس ووتش. مات ثلاثة أطفال في الهجوم وأصيب ستة آخرين.

بعد أن سيطرت قوات المتمردين على البلدة
مضى أحد مقاتليها إلى فصل مهجور،
وكانت تستخدمه قوات الجيش الكونغولي في تخزين الذخيرة،
في بوناغانا بجمهورية الكونغو الديمقراطية، 7 يوليو/تموز 2012.

© 2012 REUTERS/James Akena

طالبات جالسات في حصة بفناء مدرسة بيرهني الإعدادية
في منطقة أورانغ آباد بولاية بيهار بالهند.
قامت جماعات مسلحة ماوية بتفجير المدرسة
في 27 ديسمبر/كانون الأول 2009.

© 2010 Moises Saman/Magnum Photos for Human Rights Watch

الدول المتضررة بشدة – حيث ظهرت حولها تقارير بألف هجوم أو أكثر على المدارس والجامعات والعاملين بالتعليم والطلاب أو ألف أو أكثر من الطلاب والمعلمين والعاملين الآخرين بالتعليم أو ألف أو أكثر من المباني التعليمية التي هوجمت أو استخدمت في أغراض عسكرية في الفترة 2009 إلى 2012 – كانت أفغانستان وكولومبيا وباكستان والصومال والسودان وسوريا. على سبيل المثال، أثناء تلك الفترة:

- في أفغانستان وطبقاً للأمم المتحدة وقع 1110 هجوماً أو أكثر على التعليم المدرسي، بما في ذلك إحراق لمدارس وانفجارات وهجمات انتحارية. تم تهديد العاملين وقتلهم واختطافهم.
- في كولومبيا، أحد أخطر الأماكن على المعلمين، تم قتل 140 معلماً على مدار السنوات المذكورة، وتلقى 1086 معلماً تهديدات بالقتل، طبقاً لوزارة التعليم. فضلاً عن ذلك، أُجبر 305 معلمين على مغادرة منازلهم بسبب تعرض حياتهم للخطر، طبقاً لمنظمة نقابة التعليم الوطنية Escuela Nacional Sindical (ENS) وهي منظمة مجتمع مدني كولومبية بارزة تراقب حقوق العمال.
- في باكستان، هاجمت جماعات مسلحة – لا سيما طالبان باكستان – 838 مدرسة على الأقل، أغلبها بتفجيرات لمباني المدارس، وحرمت مئات الآلاف من الأطفال من الحصول على التعليم، طبقاً لبحوث أولية أجرتها لجنة حقوق الإنسان المستقلة الباكستانية. قُتل نحو 30 طالباً و20 معلماً وأصيب 97 طالباً وثمانية معلمين، واختطف 138 طالباً وعاملاً بالتعليم. قُتل طالب بالتعليم العالي وأربعة أكاديميين، وأصيب العشرات من طلبة الجامعات.

الدول المتضررة الأخرى – حيث ظهرت تقارير عن 500 إلى 999 هجمة على مدارس وجامعات وعاملين وطلاب، أو بين 500 و999 هجمة على طلاب ومعلمين وعاملين آخرين بالتعليم أو هجمات لمباني تعليمية واستخدامها لأغراض عسكرية في 2009 إلى 2012، هي ساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وإسرائيل/فلسطين وليبيا والمكسيك واليمن.

على سبيل المثال وقعت في اليمن 720 حادثة لاستخدام القوة أو العنف المؤثر على المدارس في الفترة 2009 إلى 2012. في ساحل العاج خلال العامين 2010 و2011، هوجم 50 طالباً جامعياً وتم احتلال العديد من المباني الجامعية، وفي عام 2011 دمرت جماعات مسلحة ونهبت واستخدمت ما لا يقل عن 477 مدرسة أثناء العنف التالي على الانتخابات.

لكن في جميع تلك البلدان فإن العدد الدقيق للهجمات التي استهدفت فيها مبان تعليمية وطلبة وعاملين بالتعليم غير واضح، بسبب الافتقار إلى الدقة في المعلومات المتوفرة.

أسفرت العديد من الحوادث الفردية عن أعداد كبيرة من الإصابات والخسائر البشرية. على سبيل المثال ففي الصومال في أكتوبر/تشرين الأول 2011 قام انتحاري من جماعة الشباب بتفجير شاحنة ممتلئة ببراميل الوقود أمام مجمع في مقديشو يستضيف وزارة التعليم ووزارات أخرى، ما أسفر عن مقتل 100 شخص أو أكثر، والعديد منهم طلاب وآباء. وفي رسالة مسجلة، تناقلت التقارير قول الانتحاري إنه يستهدف الطلاب الذين كان من المقرر تجمعهم أمام وزارة التعليم للحصول على نتائج الاختبارات الخاصة بالمنح الدراسية بالخارج. اشتملت الدوافع وراء استهداف المدارس والطلاب والمعلمين والعاملين الآخرين بالتعليم على الرغبة في:

- تدمير رمز للسيطرة الحكومية أو إظهار السيطرة على منطقة من قبل جماعة معارضة للحكومة.
- منع تعليم الفتيات أو أي نوع من التعليم توجد تصورات حوله أنه يعلّم أو يفرض قيماً دينية أو ثقافية أخرى، أو أنه يفرض تاريخاً متحيزاً أو لغة تعليم أجنبية.
- تقييد أنشطة المعلمين النقابية والحريات الأكاديمية.
- اختطاف الأطفال لاستخدامهم كمقاتلين ورقيق جنسي أو للدعم اللوجستي في العمليات العسكرية، أو اختطاف الطلاب والمعلمين طلباً للفدية.
- السيطرة على المدارس لاستخدامها كثكنات وقواعد أو نقاط تمركز لإطلاق النار، أو مهاجمة المدارس جراء استخدامها في تلك الأغراض من قِبل قوى مناوئة.

الدول التي يستعرض التقرير ما شهدته من هجمات على التعليم واستخدام عسكري لمدارسها وجامعاتها، 2009 – 2012

متضررة بشدة

دول ظهرت حولها تقارير توثق 1000 هجوم أو أكثر على مدارس وجامعات وعاملين بالتعليم وطلاب، أو 1000 أو أكثر من الطلاب والمعلمين والعاملين بالتعليم الآخرين الذين تعرضوا لاعتداءات، أو بنايات تعليمية هوجمت أو استخدمت لأغراض عسكرية.

متضررة

دول ظهرت حولها تقارير توثق بين 500 و999 هجوماً على مدارس وجامعات وعاملين بالتعليم طلاب أو بين 500 و999 طالباً ومعلماً وعاملين بالتعليم تعرضوا لاعتداءات أو بنايات تعليمية هوجمت أو استخدمت لأغراض عسكرية.

أقل تضرراً

دول ظهرت حولها تقارير بأقل من 500 هجوم على مدارس وجامعات وعاملين بالتعليم وطلاب أو أقل من 500 طالب ومعلم وعاملين بالتعليم هوجموا أو بنايات تعليمية هوجمت أو استخدمت لأغراض عسكرية.

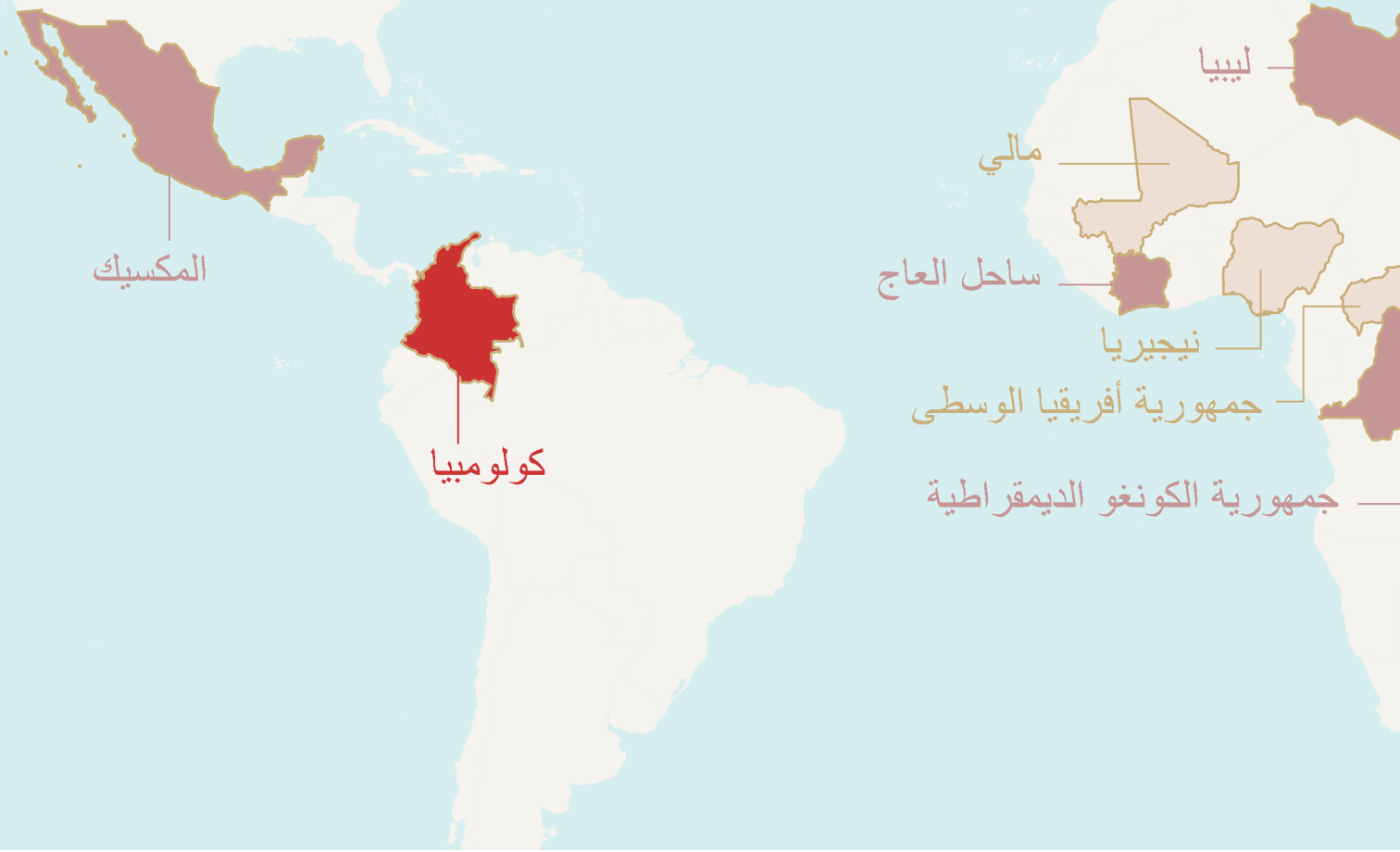

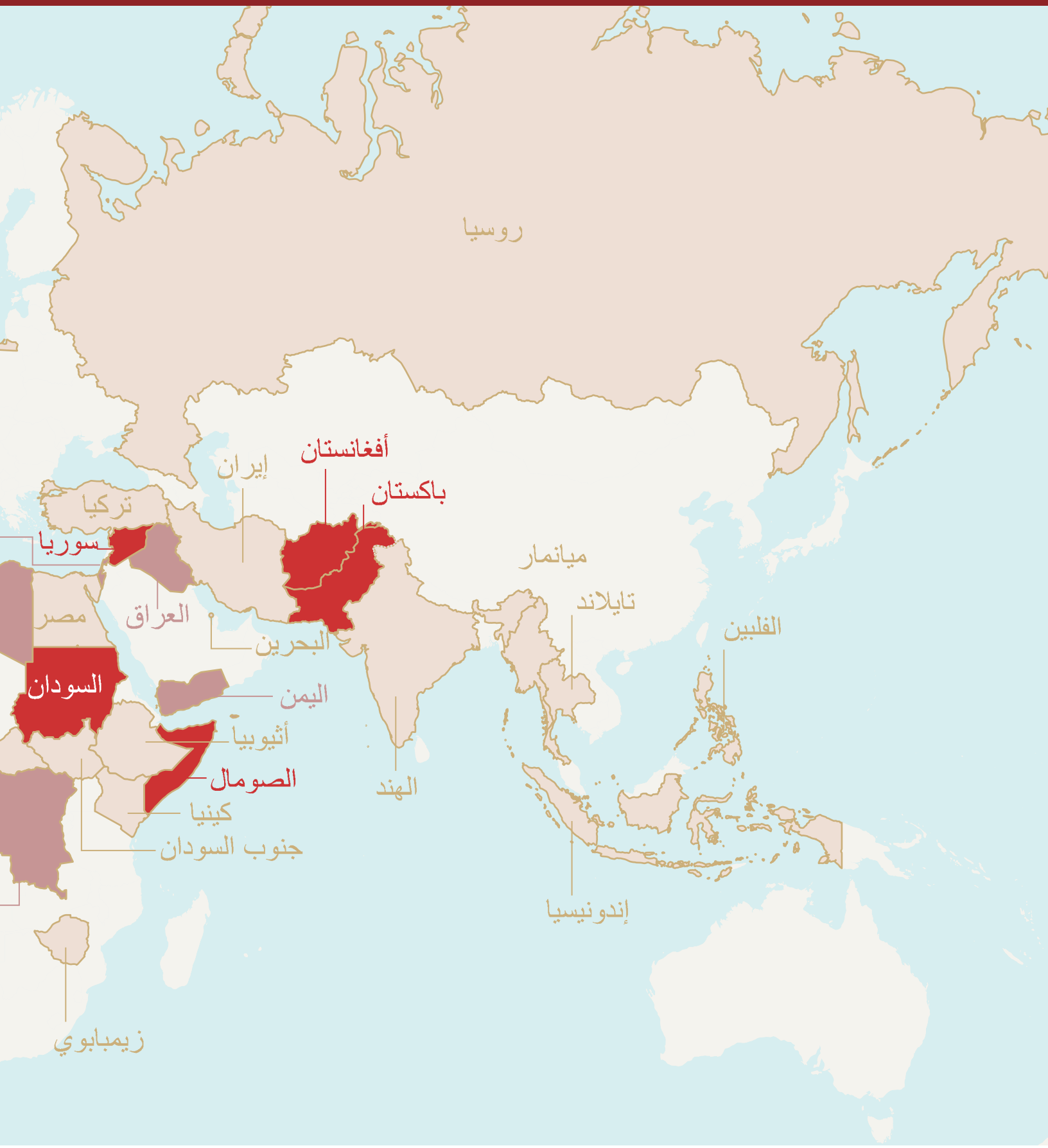
روسيا
أفغانستان
إيران
باكستان
تركيا
سوريا
ميانمار
تايلاند
الفلبين
مصر
العراق
البحرين
السودان
اليمن
أثيوبيا
الصومال
الهند
كينيا
جنوب السودان
إندونيسيا
زيمبابوي

تختلف هذه الدراسة عن الطبعات السابقة من الاعتداءات على التعليم في 2007 و2010، فهي تغطي إطار زمني مختلف، وتم استخدام موارد أكثر بكثير فيها لإجراء البحوث، وتسعى لتقديم تغطية شاملة لعدد أكبر من الوقائع. وتحديداً هناك تركيز إضافي على الاستخدام العسكري للمباني التعليمية والمنشآت التعليمية والهجمات على التعليم العالي، مقارنة بالدراستين السابقتين. من ثم فمن الصعب الخروج بنتائج حول التوجهات لدى مقارنة بيانات هذه الدراسة ببيانات الدراستين السابقتين.

جمع فريق البحث بيانات هذه الدراسة من طيف واسع من المصادر الثانوية – منها أعمال مراقبة وتقارير الأمم المتحدة، وبحوث لمنظمات حقوقية، وتقارير إعلامية – لأغراض مختلفة ومستويات متباينة من التفصيل ومن أساليب التحقق من صحة البيانات. كذلك تم جمع بيانات إضافية، تمثلت في طلبات المعلومات التي تم إرسالها إلى هيئات بالأمم المتحدة ومنظمات مجتمع مدني دولية ومحلية، ومقابلات هاتفية مع خبراء بالدول، وفي بعض الحالات من خلال إجراء بحوث داخل الدول من قبل باحثين بمجال حقوق الإنسان وصحفيين من الخبراء في المجال. تم التنسيق بين النتائج التي تم جمعها من مختلف المصادر، وتلخيصها، والتحقق من صحتها بمضاهاتها ببعضها البعض من أجل ضمان المصداقية والدقة.

كذلك راجع الدراسة بشكل مستفيض خبراء في حقوق الإنسان والقانون الدولي والتعليم في أوضاع الطوارئ ومنهجيات البحث العلمي. لكن لم نتمكن من التأكد من كل واقعة من الوقائع. تقيس الدراسة معدل وطبيعة الهجمات العنيفة على التعليم في 30 دولة، وكذلك الاستخدام العسكري للمدارس والجامعات. كما تفحص مردود ذلك على التعليم وردود فعل المجتمعات والحكومات، بدعم من المنظمات المحلية والدولية، للتصدي للمشكلة، بناء على فهم متزايد لآثار الهجمات منذ بدأت دراسة هذا الموضوع للمرة الأولى على المستوى العالمي، مع فحص الممارسات الجيدة في شتى أنحاء العالم.

مدرسة أحرقها جمع متعصب طائفياً

واجه التعليم في ميانمار تهديداً جديداً وعنيفاً من القوميين البوذيين في وسط وشرق البلاد عام 2013 مع مهاجمة المدارس والطلاب أثناء اندلاع أعمال العنف الطائفي. في إحدى الحوادث في مارس/آذار 2013 دخل جمع من 200 بوذي متعصب إلى مدرسة إسلامية في ميكتيلا، طبقاً لتقارير إعلامية. سمعهم المعلمون وهم يقتربون وأخذوا الطلاب إلى دغل قريب من المدرسة للاختباء. عندما بلغ الجمع المدرسة أحرقوها ومضوا بحثاً عن الطلاب. عندما عثروا عليهم، ضربوهم بالهراوات وفي بعض الحالات سكبوا عليهم الوقود وأحرقوهم. بتروا أطراف أحد الطلاب بعد أن أمسكوا به وكان مختبئاً تحت الأرض. إجمالاً قُتل 32 طالباً وأربعة معلمين. بعد ذلك تم سجن سبعة بوذيين على صلة بمذبحة المدرسة.

سيدة تسير إلى جوار مدرسة إسلامية أكلتها النار في ميكتيلا، ميانمار.
في مارس/آذار 2013 قامت مجموعة من أكثر من 200 بوذي
بإحراق المدرسة وقتل 32 طالباً و4 معلمين مسلمين.

© 2013 REUTERS/Damir Sagolj

معلم ينظر إلى سكن طلابي مدمر في مدرسة مامودو الثانوية الحكومية في ولاية يوبي في نيجيريا، حيث قتل المسلحون 22 طالباً ومعلماً على الأقل منتصف ليلة 6 يوليو/تموز 2013.

© 2013 Aminu Abubakar/AFP/Getty Images

هذه الدراسة التي تصدر بعد دراسات سابقة نشرتها اليونسكو في 2007 و2010، هي السجل الأشمل للهجمات على التعليم حتى الآن. بناء على بيانات على نطاق كبير تم جمعها للفترة من 2009 إلى 2012، ومعلومات عن حوادث أساسية في الشهور التسعة الأولى من عام 2013، تتوصل الدراسة إلى أنه على مدار السنوات الخمس الماضية، قامت جماعات مسلحة غير تابعة لدول وقوات مسلحة تابعة لدول وقوات أمن وجماعات مسلحة إجرامية بمهاجمة الآلاف من طلاب المدارس والجامعات والمعلمين والأكاديميين ومؤسسات التعليم في 70 دولة على الأقل.

تتناول الدراسة تفصيلاً 30 دولة يوجد بها نسق واضح لهجمات على فترة السنوات الخمس التي يغطيها التقرير، وتوفر قائمة بأربعين دولة أخرى شهدت هجمات متفرقة.

تتوصل الدراسة إلى أن استهداف التعليم بالهجمات والاستخدام العسكري للمدارس والجامعات يحدث في بلدان أكثر بكثير وبشكل أكثر اتساعاً بكثير مما سبق توثيقه. ليس من المعروف إن كان هذا يعكس تزايد في الوعي بالمشكلة والمزيد من التغطية الأفضل لتلك الهجمات منذ صدور الدراسات السابقة، أم أنه يمثل زيادة فعلية في عدد الهجمات نفسها.

اشتملت العديد من الهجمات على تفجير أو حرق المدارس والجامعات، وقتل وإصابة واختطاف والقبض بدون صفة قانونية والاحتجاز والتعذيب للطلاب والمعلمين والأكاديميين. مات المئات نتيجة لذلك وخسر مئات الآلاف حقهم في التعليم. في العديد من الأماكن، يعيش الأطفال والنشء، ومن يعلمونهم، في خوف من الهجمات.

الدول الثلاثين التي يستعرضها التقرير شهدت كل منها خمس هجمات أو ضحايا أو أكثر، بما في ذلك ما لا يقل عن هجوم واحد مباشر على مدرسة أو واقعة قتل لمعلم أو طالب أو أكاديمي واحد على الأقل. وهي: أفغانستان، البحرين، جمهورية أفريقيا الوسطى، كولومبيا، ساحل العاج، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، أثيوبيا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، إسرائيل/فلسطين، كينيا، ليبيا، مالي، المكسيك، ميانمار، نيجيريا، باكستان، الفلبين، روسيا، الصومال، جنوب السودان، السودان، سوريا، تايلاند، تركيا، اليمن، زيمبابوي.

الدول الأربعون التي شهدت هجمات متفرقة هي: الجزائر، أنجولا، بنغلادش، بيلاروسيا، البرازيل، كمبوديا، تشاد، تشيلي، الصين، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، فرنسا، جورجيا، غواتيمالا، هايتي، أيرلندا، قرغيزستان، ليبيريا، ملاوي، المالديف، ماليزيا، نيبال، بابوا غينيا الجديدة

رواندا، السعودية، جنوب أفريقيا، سريلانكا، سوازيلاند، السويد، توغو، تونس، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوزبكستان، فنزويلا، فيتنام.

المعلمون: "سوف نقتلهم!"

في نيجيريا، في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر/أيلول 2013، تناقلت التقارير مقتل نحو 30 معلماً بالرصاص، وأحياناً أثناء الحصص المدرسية. أفادت وكالة أنباء أسوشيتد برس بأن في بيان بالفيديو في يوليو/تموز 2013 هدد أبو بكر شيكاو قائد جماعة بوكو حرام الإسلامية المتطرفة، هدد المعلمين قائلاً: "المعلمون في المدارس الذين يعلمون تعليماً غربياً؟ سوف نقتلهم! سوف نقتلهم!" كما صدق على الهجمات الأخيرة على المدارس وزعم أن المدارس غير الإسلامية يجب أن تُحرق. بوكو حرام فصيل إسلامي مسلح اسمه الشائع يعني "التعليم الغربي خطيئة" في لغة الهاوسا، وقد سعى إلى فرض شكل متشدد من أشكال الشريعة في شمال نيجيريا، ودمر جزئياً وأحرق 50 مدرسة في أول سبعة شهور من 2013، طبقاً لمنظمة العفو الدولية.

الملخص

هذه الدراسة العالمية تتناول التهديدات باستخدام القوة والاستخدام المتعمد للقوة ضد الطلاب والمعلمين والأكاديميين والنقابيين بمجال التعليم والمسؤولين الحكوميين والعاملين بالمساعدات الإنسانية وغيرهم من العاملين بالتعليم، وعلى المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، التي نفذت لأسباب سياسية أو عسكرية أو أيديولوجية أو طائفية أو عرقية أو دينية في الفترة من 2009 إلى 2013، وكذلك الاستخدام العسكري لمباني ومرافق التعليم.

يركز التقرير على الهجمات التي تشنها القوات المسلحة للدول والجماعات المسلحة غير التابعة لدول على مرافق التعليم، وعلى الطلبة والعاملين بالتعليم، وليس الموت أو الإصابة أو التدمير جراء الوقوع عرضاً في مرمى النيران.

لا تتناول الدراسة الهجمات على المدارس من قبل أشخاص مسلحين كأفراد لأسباب أو من واقع انتماءات غير المذكورة أعلاه، مثل حادث إطلاق النار في مدرسة في ساندي هوك في الولايات المتحدة عام 2012.

شاب أفغاني ينظر إلى الكتب المدرسية المحترقة
والتي تضررت أثناء انفجار قنبلة قتلت ناظر مدرسة
وأصابت موظفاً آخر في مدرسة بمقاطعة نانغارهار في أفغانستان.
15 مارس/آذار 2011.

© 2011 AP Photo/Rahmat Gul

(في المقابل) لدى مدرسة في لاهور بباكستان، الناس يحملون الشموع وصور لمالالا يوسف زاي، الطالبة الباكستانية التي أطلق عليها طالبان النار لمجاهرتها بانتقاد طالبان والمطالبة بالتعليم للفتيات، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2012.

© 2012 REUTERS/Mohsin Raza

الأجزاء الأساسية لتقرير الاعتداءات على التعليم 2014 هي:

- ملخص يوفر إطلالة قصيرة على النقاط الأساسية والتوصيات الرئيسية.
- قسم عن المنهج يحدد الأدوات المستخدمة في البحث والتحديات الأساسية التي واجهته.
- إطلالة عالمية فيها صورة أكثر تفصيلاً عن مدى وطبيعة ودوافع وآثار الهجمات على التعليم وجملة من ردود الفعل التي يتم استخدامها أو يمكن استخدامها.
- ثلاث مقالات توفر نظرة أعمق على كيف يمكن حماية المدارس والجامعات على أكمل وجه.
- استعراض لثلاثين دولة متضررة يقدم نظرة على سياق الهجمات والاعتداءات وسجل تفصيلي بالهجمات المبلغ عنها على التعليم في الفترة من 2009 إلى 2012 وإطار عام للهجمات خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2013.
- حواشي ختامية لكل المعلومات المستخدمة في الدراسة.

تمهيد

كان اليوم هو 9 أكتوبر/تشرين الأول 2012. حافلة المدرسة، وهي شاحنة تم تحويلها لحافلة، على مسافة مئات الياردات من مدرسة خوشال في مينغورا، شمال غربي باكستان، عندما تقدم رجل مُقنع أمام الحافلة. صعد إلى الحافلة شخص آخر مسلح، معه مسدس، وسأل من من بين الفتيات الذاهبات إلى المدرسة العشرين هي مالالا. عندما ضغط السائق على دواسة البنزين، فتح المسلح النار، فأصاب مالالا برصاصة في الرأس.

مالالا يوسف زاي، البالغة من العمر 15 عاماً، أصبحت معروفة جيداً في المنطقة – وهدفاً لطالبان – بعد أن جرأت على المجاهرة برفض الخوف والمعاناة جراء حظر طالبان في باكستان لذهاب الفتيات إلى المدارس.

مالالا التي أشاد بها الإعلام الدولي ومنظمات حقوق الإنسان على شجاعتها، أصبحت معروفة الآن في شتى أنحاء العالم. لكنها واحدة من آلاف الطلبة والمعلمين والأكاديميين والمعنيين بالتعليم الآخرين في عشرات البلدان، المستهدفون بالعنف.

هذه الدراسة العالمية تضع خارطة بمعدل وطبيعة الهجمات على التعليم، وتلقي الضوء على آثارها على التعليم، بما في ذلك على الطلاب والمعلمين والمرافق التعليمية، وتوثق كيف تحاول الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة تخفيف أثر هذا العنف ومنع الهجمات في المستقبل.

من ثم، فإن الدراسة توفر توثيقاً موسعاً للهجمات على التعليم حتى تاريخه. إثر دراسات سابقة نشرتها اليونسكو في 2007 و2010، فإن هذه الدراسة لا تكتفي بفحص الهجمات على المدارس – كما فعلت بحوث سابقة – بل أيضاً تتناول الاستخدام العسكري لمرافق التعليم وتفحص الهجمات على التعليم العالي. أهداف الدراسة الأربع الأساسية هي: تحسين المعلومات المتاحة للاستخدام في صالح الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى منع الهجمات عن المدارس والجامعات والطلاب والمعلمين والأكاديميين والمعنيين بالتعليم الآخرين؛ التشجيع على التحقيق؛ الملاحقة القضائية والمعاقبة للجناة المسؤولين عن الهجمات؛ تقديم معارف حول ردود الفعل الفعالة؛ مساعدة من تعرضوا للهجمات في المعافاة وإعادة بناء حياتهم – كما تفعل مالالا – من خلال توفير توصيات عملية يتعين على المجتمع الدولي والحكومات والجماعات المسلحة غير التابعة لدول أن تتبناها وتنفذها.

في يوليو/تموز 2013 خاطبت مالالا الجمعية العامة للأمم المتحدة وشددت على أهمية حماية التعليم. قالت: "تخيل الإرهابيون أنهم سيغيرون أهدافي ويقمعون طموحاتي. لكن لم يتغير شيء في حياتي إلا هذا: الضعف، والخوف وقلة الحيلة ماتوا. هيا نمسك بكتبنا وأقلامنا، فهي أقوى أسلحتنا".

الاعتداءات على التعليم

2014

دراسة عالمية للتهديد بالقوة واستخدام القوة عمداً ضد الطلاب والمعلمين

والأكاديميين والنقابيين التعليميين والمسؤولين الحكوميين والعاملين بالمساعدات الإنسانية

والعاملين الآخرين بالتعليم وضد المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى،

من واقع أسباب سياسية أو عسكرية أو أيديولوجية أو طائفية أو عرقية أو دينية،

في الفترة من 2009 إلى 2013.

التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات – GCPEA

Global Coalition to **Protect Education from Attack**

هذه الدراسة ينشرها التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات (GCPEA) وهو تحالف بين منظمات تم تشكيله في عام 2010 من قِبل منظمات ناشطة بمجالات التعليم في ظل الطوارئ وفي الدول المتأثرة بالنزاعات، والتعليم العالي والحماية والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وذلك من واقع قلق تلك المنظمات إزاء الاعتداءات القائمة على المؤسسات التعليمية وطلابها والعاملين بالتعليم في البلدان المتضررة من النزاعات والتي تعاني من انعدام الأمان.

التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات هو تحالف من المنظمات هي مجلس مساعدة الأكاديميين اللاجئين (CARA) وهيومن رايتس ووتش، ومعهد التعليم الدولي، وحماية التعليم في أوضاع انعدام الأمان والنزاع (PEIC، برنامج تابع لـ "التعليم قبل أي شيء") ومنظمة انقذوا الأطفال وشبكة دارسين في خطر، ومنظمة اليونسكو، ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسف. التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات من مشروعات مركز تايدز وهو منظمة غير هادفة للربح معفاة من الضرائب.

هذه الدراسة هي نتاج بحوث مستقلة خارجية كلف بها التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات. هي مستقلة عن المنظمات الأعضاء في اللجنة التوجيهية للتحالف ولا تعكس بالضرورة آراء المنظمات الأعضاء في اللجنة التوجيهية.

المساهمون

مدير فريق المشروع/المحرر: مارك ريتشموند

الباحث الأساسي: بريندان أومالي

منسق البحث/الإنتاج: جين كاليستا

باحثون مساهمون: سيبيلا برودزينسكي، ستيف فارار، جون غيرالدو، ويتني هو، إيمي كومان، دوروثي ليبكوفسكا، آنجي مانيفاناان، كليمنس مانيوكوي، شيادي أوشيا، فؤاد راجح، بول ريغ، باولينا فيغا.

كُتّاب المقالات: ستيفن هاينز، ماريو نوفيلي، إرفيولا سيلينكا، هانا تومسون

يتقدم التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات بالشكر إلى جوليا فريدسون وفيرنور مونيوز وبيتر روي، أعضاء اللجنة الاستشارية، على مراجعة محتوى الدراسة وتقديم تعليقات.

ويشكر التحالف العالمي فيرونيك أوبرت، وزاما كورسن-نيف، وإيميلي إيشيسا وكورتني إروين، وآمي كابيت، وإلين مارتينيز، وجيم ميلر إل، وديا نيجوني، وروبرت كوين، وبيد شيبرد، ومارجريت سينكلير، وستيفن ووردسورث، ووينديز زيليش، على مراجعة هذه الدراسة والتعليق عليها، وبراين روت، على استخدام خبراته في استخدام تحليل البيانات في بحوث حقوق الإنسان في مراجعة منهجية الدراسة.

كذلك يعرب التحالف العالمي عن تقديره وامتنانه لإسهامات كل من سوميريا أيديمير، وكارلوس كوندى، وماري دي سوسا، وكورين دوفكا، ولمى فقيه، وعلي ديان حسن، وصلاح هينيسي، ورافاييل خيمينيث، وديوا مافينغا، وفؤادي بيسوان، وأني ريكليس، وفيل روبرتسن، وتشارلز فون روزنبرغ، ومات ويلز، وبلكيس ويلي.

نتقدم بكل الشكر لـ "حماية التعليم في أوضاع انعدام الأمان والنزاع – PEIC" ومانحان فضلا عدم ذكر اسميهما، على تمويل هذه الدراسة.

(الغلاف) أطفال وسط أنقاض مدرسة طارق الباب الابتدائية، التي أغلقت وتضررت من القتال في حلب بسوريا، 9 فبراير/شباط 2013.

Jerome Sessini/Magnum Photos 2013 ©

التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات – GCPEA
Global Coalition to
Protect Education from Attack

حظر نشر
حتى 27 فبراير/شباط الساعة 12:30 بتوقيت نيويورك
برجاء عدم التوزيع على الغير

ملخص:

الاعتداءات على التعليم 2014